النظرية الاقتصادية الكلية الكينزية

النموذج الإقتصادي الكلي الكينزي

قبل البدء في دراسة النموذج الكنزي أو ما يسمى بالمدرسة الإقتصادية الكلية الكنزية، وجب علينا أولا التطرق لأهم فرضيات هذه المدرسة والتي كانت أغلبها نقد للنموذج الكلاسيكي، نلخصها في النقاط التالية:

أولا: أهم الفرضيات التي جاء بها الاقتصاد الكينزي

إن أغلبية الأسس التي قام عليها كينز ينطلق من انتقادات للفرضيات التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية ومن اهمها مايلي:

- **رفض كينز فكرة التشغيل التام للإنتاج:**

يرى بان الاقتصاد يشتغل في حالة من التوازن ولكن في حالة من التشغيل التام (ليست كل عناصر الإنتاج مستغلة إي توجد هناك بطالة)حيث حسب كينز يكون الاقتصاد في حالة توازن وفق ثلاثة احتمالات:

1- التوازن الناقص:

وهو ذلك التوازن الذي يتحقق عند مستويات ادني او اقل من مستوى التشغيل التام ، يعني ان هناك بطالة إجبارية وليست اختيارية (عند كينز تسمى هده الحالة حالة التوازن او الوضعية العادية للاقتصاد)

2-التوازن المثالي:

وهو التوازن الذي يتحقق في حالة التشغيل التام أي كل عناصر الإنتاج مستعملة (هذه هي حالة التوازن عند الكلاسيك) ، أما بالنسبة لكينز فهي حالة مؤقتة لأنه سرعان ما يرجع الاقتصاد إلى حالة الخلل أو اللاتوازن نتيجة لزيادة الطلب عن عناصر الإنتاج

3-التوازن الزائد:

وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى التشغيل التام حيث في هذه الحالة عناصر الإنتاج المتوفرة لا تكفي لسد الطلب الكلي وفي هده الحالة تظهر لدينا بطالة اختيارية لان جهاز العرض وصل إلى طاقته القصوى (هده الحالة عند كينز هي حالة مؤقتة أيضا)

- **رفض كينز فكرة الرشادة الاقتصادية :**

والتي تنطلق من فكرة العلم التام للأفراد والمؤسسات بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق .

- **يأخذ كينز من الوحدات النقدية اساس للتقييم:**

يصعب الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي عند كينز وبالتالي اختفاء فكرة الازدواجية في التحليل التي كانت تتبناها المدرسة الكلاسيكية .

- **رفض كينز فكرة حيادية النقود:**

بالنسبة اليه النقد يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به فالزيادة في الرصيد النقدي قد يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار ولكن اذا كان هدا الاقتصاد يشتغل في مستوى دون التشغيل التام لعناصر الإنتاج فهدا سيحفز المنتجين على الرفع في طاقات الإنتاج وبالتالي يتجه الاقتصاد نحو التوازن وهنا تظهر لدينا فكرتين من هذا الافتراض الكينزي .

- إن الزيادة في حجم النقد المتداول (الكتلة النقدية) يؤثر على الأسعار التي بدورها تحفز المنتجين على زيادة الإنتاج .
- بالنسبة لكينز ليس كل ارتفاع للمستوى العام الأسعار له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بل يمكن لهدا الارتفاع إن يدفع بالاقتصاد الى مستويات التشغيل التام وعند كينز يسمى بالتضخم الصحي وقدر بـ2%.

- **انتقاد فكرة ان النقد لا يطلب لذاته:** وذلك الانتقاد لفكرة اليقين والدراية التامة للأفراد والمؤسسات (الرشادة الاقتصادية)، فعند كينز النقود وسيط للمبادلات ومقياس للقيمة ومخزن للقيمة ايضا .
- **انتقاد كينز اليد الخفية:** (غير موجودة).
- **انتقاد فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** (تدخل الدولة) ، حيث ان ازمة 1929 دفعت بكينز الى اقتراح تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع .

- **انتقاد كينز لفكرة الادخار هو شكل من أشكال الإنفاق:** وبالتالي انتقاد فكرة التطابق الدائم بين الاستثمار والادخار I=S ودلك لان كينز يرى بان النقود التي تدخل الى أرصدة الأفراد عادة ما تكتنز لزيادة أرصدتهم النقدية.
- في النهاية نجد انك ينز انتقد اهم ركيزة كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وهي **قانون ساي للأسواق** (العرض يخلق الطلب)، ولذلك نجد انك كينز قد ركز على ما سوف يطلب والذي له علاقة بالدخل والإنفاق والقوة الشرائية وهو مايعرف عند كينز بالطلب الفعال .

- **مبدأ الطلب الفعال:**

إن كينز من خلال نظريته العامة في 1936 حاول البحث في ظاهرة البطالة وكيفية معالجتها ،حيث ذكر في كتابه (هدف دراستنا هو اكتشاف العوامل المحددة لظاهرة البطالة) ،حيث يرى في تحليله لهده الوضعية ان حجم العمالة لا يتحدد بناءا على ما يفرزه سوق العمل (الطلب على العمل والعرض عليه) ، وإنما يتحدد في سوق السلع والخدمات (السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

كما يضيف ايضا ان حجم العمالة يتحدد بتقاطع منحنى العرض الكلي والطلب الكلي مع العلم ان الانتاج يتوقف بناءا على كل من الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وهدا ما يعرف بالطلب الفعال.

ببساطة الطلب الفعال " الطلب على السلع الاستهلاكية + الطلب على السلع الاستثمارية الذي تطلب مختلف القطاعات وعليه فان الطلب الفعال = الرغبة +القدرة على الشراء ،ويمكن صياغة معادلة الطلب الفعال في الشكل التالي:

الطلب الكلي = الطلب على السلع الاستهلاكية (c)+الطلب على السلع الاستثمارية (i)

وهدا ما يعرف عند كينز بالتوازن الاقتصادي الكلي لنموذج يتكون من قطاعين ويمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم:(17): شكل التوازن الاقتصادي الكلي عند كينز

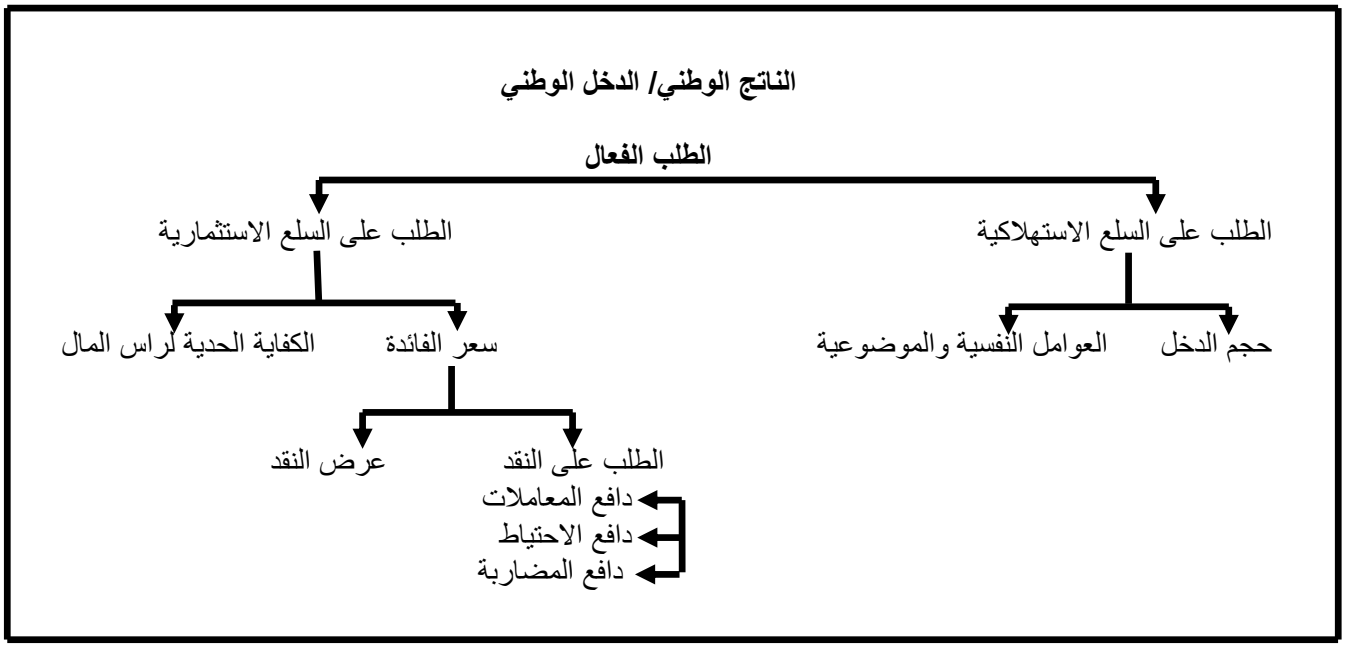

ولكن مع تدخل الدولة وانفتاحها على العالم الخارجي اصبح قانون الطلب الكلي يصاغ بالشكل التالي :

الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية (C) + الطلب على السلع الاستثمارية (I)+الطلب على قطاع الحكومة +طلب قطاع العام الخارجي(x)

حيث ركز كينز على طلب السلع الاستهلاكية(طلب قطاع العائلات او الافراد) بحكم انه بشكل اهم مركبات الطلب الفعال ، ثم الاهتمام بالطلب على قطاع الاستثمار يليها طلب قطاع الحكومة (الانفاق الحكومي واخيرا الصادرات

لدلك نجد بان كينز نظرا لاهتمامه بالقطاع الاستهلاكي انطلق اولا بدراسة دالة الاستهلاك .

ثانيا: دالة الاستهلاك (الطلب على الاستهلاك C)[6]

يقصد بالاستهلاك تلك العلاقة التي تربط بين الاستهلاك C كمتغير تابع و الدخل y كمتغير مستقل ويعتبر كينز اول اقتصادي اهتم بشكل جدي بدالة الاستهلاك الكلية حيث اعتبر ان العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل المتاح علاقة ثابتة ومستقرة .، حيث ان دالة الاستهلاك توضح حجم الانفاق الذي يرغب المستهلك في انفاقه وعليه فان الانفاق يمثل دالة في الدخل y حيث تصاغ دالة الاستهلاك رياضيا بالشكل التالي:

$$C=C_0+by$$

C : الاستهلاك

C_0: الاستهلاك التلقائي (يشير الى الانفاق الاستهلاكي عندما y=0

b: الميل الجدي للاستهلاك(ميول المستهلكين المرتبطة بتغير الدخل)

Y: الدخل

وبما ان قطاع العائلات هو الذي يقوم بوظيفة الاستهلاك هدا يعني ان الفرد يستطيع ينفق من دخله المتاح وعليه فان دالة الاستهلاك تصاغ بالشكل التالي :

[6] ساكر محمد العربي، **محاضرات في الإقتصاد الكلي**، بدون مكان نشر.

$$C= \mathbf{C_0} + By_d$$

حيث:

Y_d: الدخل التصرفي المتاح لدى الفرد يحسب بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{Y_d = Y - Tx + Tr}$$

Tx: الضرائب على الدخل .

Tr: التحويلات او الإعانات.

1-الميل الحدي للاستهلاك: MPC

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير الذي يحدث في الانفاق الاستهلاكي c نتيجة لتغير الدخل y بوحدة واحدة وهو يمثل مماس النقطة المدروسة او المشتقة الجزئية الأولى لدالة الاستهلاك C بالنسبة للدخل Y.

يعبر اقتصاديا عن السلوك او التصرف الذي يستجيب له المستهلكون لأي تغير يحدث في الدخل.

يحسب الميل الحدي للاستهلاك MPC بطريقتين:

أ- ادا كانت البيانات منفصلة، مبوبة او في شكل جدول : $MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{C_2 - C_1}{y_2 - y_1}$

ب- ادا كانت البيانات متصلة، غير مبوبة، او في شكل دالة:

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} = b$$

وهي تعبر عن المشتقة الجزئية الاولى لدالة الاستهلاك بالنسبة للدخل:

$$C= \mathbf{C_0} + b_y$$

مشتق الدالة بالنسبة ل Y: $MPc = \frac{\Delta c}{\Delta y} = b$

البرهان الرياضي للميل الحدي للاستهلاك MPC:

لدينا :

$c= \mathbf{C_0} +b_y$.....1

اذا تغير y بمقدار Δy ⟸⟹ تتغير C بمقدار Δc

نعوض التغير في المعادلة 1

$C=c+ \Delta c$

$Y=y+ \Delta y$

$C+ \Delta c= \mathbf{C_0} +b(y- \Delta y)$

$C+ \Delta c= \mathbf{C_0} +b_y+b \Delta y$

$C+ \Delta c=c+b \Delta y$

$\Delta C=b \Delta y$

$b=\frac{\Delta c}{\Delta y} =MPc$

حيث $0>b<1$

$\mathbf{C_0}>0$

2- الميل المتوسط للاستهلاك APC:

وهو يعرف على انه الجزء من الدخل المستهلك منسوبا الى الدخل نفسه اي نسبة الاستهلاك بالنسبة للدخل حيث

$APC =\frac{\mathbf{C}}{y}$

C=الاستهلاك

Y =الدخل

$C= \mathbf{C_0} +b_y$

$APC =\frac{\mathbf{C0}+by}{y} =\frac{\mathbf{C0}}{y} +b$

العلاقة بين APC و MPC :

هنالك علاقة تربط " APC " بـ " MPC " وهي على النحو التالي :

لنفرض دالة الإستهلاك معرفة كالتالي : $C = C0 + by_d$

$$APC=\frac{C}{y}=\frac{C0}{y}+\frac{by}{y}\Leftrightarrow APC=\frac{C}{y}=\frac{C0}{y}+b\Leftrightarrow APC=\frac{C}{y}=\frac{C0}{y}+MPC$$

بما أن : $MPC<\text{APC}\Leftrightarrow 0<\frac{C0}{y}$

نلاحظ من قانون الميل المتوسط للاستهلاك ان العلاقة بين y وAPC هي علاقة عكسية.

ثالثا: دالة الإدخار S

إن دراستنا للإنفاق الكلي (الطلب الكلي) تستلزم علينا دراسة دالة الإدخار وهذا لإرتباطها بالإنفاق الكلي خاصة بالنسبة للإنفاق الإستثماري. فالادخار هو الجزء المتبقي من الدخل التصرفي بعد الإستهلاك. وعلى هذا فالدخل يقسم بين الإستهلاك والإدخار أي أن :

$$Y = C + S \text{ ..... } (1)$$

$$S = Y - C \text{ .....} (2)$$

$$C = C_0 + by \text{.....} (3)$$

نعوض (3) في (2) نجد:

$$Y = \mathbf{C_0} + by + S \Leftrightarrow S = y - \mathbf{C_0} - by = - C_0 + (1-b)\, y$$

$$\boxed{S = - C_0 + (1-b)\, y_d}$$

وهذه العلاقة تعبر عن دالة الإدخار حيث :

C_0 : إدخار مستقل عن الدخل،

S : الإدخار،

Y_d : الدخل التصرفي.

1- الميل الحدي للإدخار MPS:

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير الذي يحدث في الإدخار S نتيجة لتغير الدخل y بوحدة واحدة وهو يمثل مماس النقطة المدروسة او المشتقة الجزئية الأولى لدالة الإدخار S بالنسبة للدخل Y.

يحسب الميل الحدي للاستهلاك MPS بطريقتين:

ت- ادا كانت البيانات منفصلة، مبوبة او في شكل جدول : $MPC=\frac{\Delta S}{\Delta y}=\frac{S_2-S_1}{y_2-y_1}$

ث- ادا كانت البيانات متصلة، غير مبوبة، او في شكل دالة:

$$\text{MPS} = \frac{\Delta S}{\Delta y} = (1-b)$$

وهي تعبر عن المشتقة الجزئية الاولى لدالة الإدخار بالنسبة للدخل:

$$C = -C_0 + (1-b)Y$$

مشتق الدالة بالنسبة لـ Y: $\text{MPS} = \frac{\Delta S}{\Delta y} = (1-b)$

2- الميل المتوسط للإدخار MPS:

يمكننا تعريف الميل الوسـطي للإدخار و الذي يمثل نسـبة الإدخار إلى الدخل الوسـطي حيث يرمز له بالرمز **APS** أي أن : $\text{APS} = \frac{S}{Y}$

$$\text{APS} = \frac{-C0}{y}+\frac{y}{y}-\frac{by}{y}=\frac{-C0}{y}+1-b=\frac{-C0}{y}+MPS \Rightarrow APS=\frac{-C0}{y}+MPS$$

وبما أن : $0 > \frac{-A}{Y}$ فإن : $\text{APS} < \text{MPS}$

*** العلاقة بين: APC و APS وبين MPS و MPC :**

$$Y = C+S \Rightarrow \frac{y}{y}=\frac{c}{y}+\frac{s}{y} \Rightarrow 1=APC+APS$$

$$\Delta y=\Delta c+\Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y}=\frac{\Delta c}{\Delta Y}+\frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow 1=MPC+MPS$$

أي انه اذا تغير الدخل بوحدة واحدة سيخصص جزء منها للاستهلاك والجزء المتبقي يذهب للادخار وهدا حسب سلوك الافراد.

ملاحظات:

- عندما يكون $y_d=o$ يكون $C= C_0$ اي ان الافراد سيطلبون سلعا وخدمات نهائية حتى ولو كان دخلهم منعدما لان هناك عوامل اخرى غير الدخل تحدد حجم الانفاق (c) ويكون مصدر تمويل هدا الانفاق هو السحب من الارصدة المدخرة سلفا وهذا ما يفسر الاشارة السالبة للادخار وذلك للدلالة عن عملية سحب المدخرات(حجم المدخرات يتناقص).
- عندما يكون يكون C=yd يكون S=o بمعنى ان الافراد في الحالة سينفقون كل الدخل على السلع والخدمات لانه لا يكفي الا للاستهلاك ومنه يصبح الادخار S=o ويمكن ترجمة ذلك بان الافراد عند مستويات معينة من الدخل لاينظرون الى حجم المدخرات والزيادة فيها بل الى تحقيق الاشباع من السلع من السلع والخدمات النهائية .
- وبالتالي يمكن القول بان الادخار يتحدد اولا عند الكلاسيك اما عند كينز يتحدد الانفاق الاستهلاكي اولا وما تبقى يوجه للادخار.

رابعا: دالة الإستثمار[7]

يعتمد الاستثمار على عدة عوامل من الصعب التحكم فيها، هذه العوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي إضافة إلى المتغيرات التنظيمية والتقنية.

الشكل رقم:(18): المتغيرات المؤثرة عن الاستثمار

عوامل خارجية	عوامل داخلية	متغيرات ثقافية
– معدل الفائدة – سياسة الحكومة	– الأرباح –مخصصات	– السلوك – اتجاه
عوامل تكنولوجية لوحدات أخرى	الاستهلاك المبيعات عمليات الإنتاج	الربح والخسارة –الحالة الدينية
حالة الحرب السلم والاستقرار السياسي – العمالة – الائتمان	التوقعات والعوامل المالية الأخرى	–الحالة التعليمية للسكان

و بالتالي من خلال ما سبق يمكن القول ان دالة الاستثمار غير مستقرة لان الاستثمار يتأثر بالعديد من التغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية لعل أهمها:

- **سعر الفائدة:** طبقا لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة، و قد حذر كينز من إرتفاع سعر الفائدة

[7] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

بمقدار كبير، مما يؤدي إلى تخفيض الإستثمار، و بوجه آخر يمكن القول أن كينز إعتقد أن إنخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الإستثمار.

- **الكفاية الحدية لراس المال:**

تعبر الكفاية الحدية لراس المال على معدل العائد الصافي المتوقع الحصول عليه من اقامة مشروع استثماري وهي عبارة عن سعر الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقع الحصول عليها بين القيمة الحالية للأصل، فلكي يقيل المستثمر الدخول في مشروع ما فانه يقوم بالموازنة بين العوائد المتوقعة وبين ثمن تكلفة المشروع.

الصيغة الرياضية لدالة I:

1-حالة الاستثمار مستقل عن الدخل Y:

تكتب رياضيا بالشكل التالي:

$$I+I_0$$

I: الاستثمار.

I_0 : الاستثمار المستقل (الاستثمارات المدخرة من مدخرات سابقة قبل وصول الدخل).

2-حالة استثمار دالة في للدخل:

$$I = f(y) \qquad \text{أي أن : } I = I_0 + ry$$

I: استثمار.

I_0: استثمار مستقل. (الاستثمارات المدخرة من مدخرات سابقة قبل وصول الدخل).

r : معلمة سلوكية و هي الجزء المتقطع من الدخل الموجه للاستثمار و هي أيضا ميل دالة الإستثمار (MPI).

Y: الدخل.

I_0 : إستثمار تلقائي، r :

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم:(19): علاقة الإستثمار بالدخل

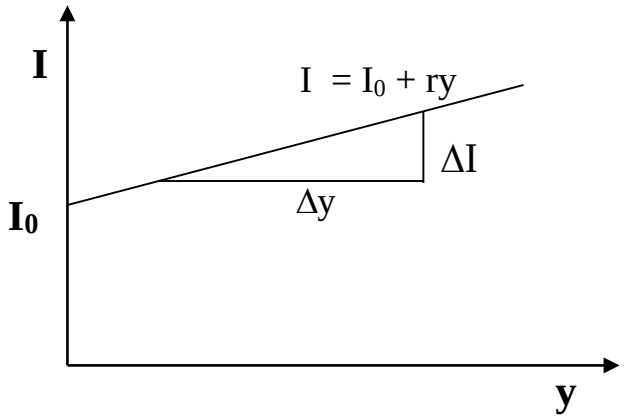

لكن مع هذا فإن كينز لم يستثني أثر سعر الفائدة في الطلب الاستثماري، ويمكن تمثيل ذلك بالصيغة الرياضية التالية:

$I = f(i)$ أي أن : $I = I_0 - gi$

لأن العلاقة بين الطلب الإستثماري وسعر الفائدة عكسية ، فكلما زادت سعر الفائدة قل الإستثمار والعكس صحيح.

تصنيف الاستثمار:

تصنف الاستثمار إلى نوعين أساسيين:

1-**الاستثمار الحقيقي:** وهي تلك الاستثمارات التي من شانها ان تؤدي الى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع (تثمين الراس المال)، بالإضافة الى تحسين وزيادة الطاقة الإنتاجية.

2-**الاستثمار الظاهري:** وهو يشمل الاستثمارات التي لا ينتج عنها استقال ملكية السلع الرأسمالية، وان اي زيادة في الطاقة الانتاجية في المجتمع وينقسم الى قسمين:

ا-**استثمار مالي:** ويتمثل في شراء الاوراق المالية (الاسهم والسندات)

ب-**الاستثمار في الموجودات المستعملة:** كشراء سلع انتاجية مستعملة: